E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2010/C.4/7
20 January 2010
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الفنية
الاجتماع الرابع
بيروت، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

التحضيرات الجارية للدورة الوزارية السادسة والعشرين للإسكوا

أولاً- موعد ومكان انعقاد الدورة الوزارية السادسة والعشرين

١- تنص الفقرة (أ) من المادة ١ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي على أن تعقد اللجنة دوراتها العادية كل سنتين في موعد يحدّده أعضاء اللجنة. وفي هذا السياق، تقترح الأمانة التنفيذية على اللجنة الفنية عقد الدورة الوزارية السادسة والعشرين للجنة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ في بيروت، ما لم تتلقّ الأمانة التنفيذية دعوة من إحدى الدول الأعضاء لاستضافة هذه الدورة. ويطلب إلى اللجنة الفنية تقديم التوجيهات بهذا الشأن.

ثانياً- موضوع الدورة الوزارية السادسة والعشرين

٢- تقترح الأمانة التنفيذية الموضوعين التاليين:

ألف- دور المؤشرات الإحصائية في معالجة الأزمات

٣- أظهرت الأزمات الأخيرة (أي الأزمة المالية العالمية، وأزمتا الغذاء والنفط)، وجود فجوة زمنية بين بدء انعكاس الأزمة على الفئات الضعيفة من السكان، وبين تكوّن قاعدة معلومات تحليلية متماسكة لدى صناع القرار تمكّنهم من اتخاذ القرارات والقيام بالاجراءات المناسبة. وبرزت لذلك الحاجة إلى نظام فعال لإيصال البيانات والمعلومات وتحليلها في مهل زمنية تكون أقرب ما يكون إلى "الوقت الحقيقي" لوقوع أي حدث أو تطور. وينبغي لهذه البيانات والمعلومات أن تأتي من مصادر موثوق بها، وأن تغطي الأبعاد المتعددة لمواطن

الضعف وحالات الهشاشة والتعرض للتأثيرات المختلفة بحيث يستطيع المجتمع الدولي أن يستجيب بطريقة مناسبة وفعالة وفي الوقت المناسب.

٤- إن تجربة الأزمات الأخيرة أكدت على الحاجة إلى براهين ومعطيات في "الوقت الحقيقي" عن كيفية تأثير الأزمة العالمية على حياة السكان الأكثر فقرا وهشاشة. كذلك ينبغي أن تكون الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية المستقبلية قادرة على توقع أي تدهور أو تطور بشأن وضعية السكان الأكثر هشاشة وفقرا يكون له تأثير على الصعيد العالمي، وأن تدقّ ناقوس الخطر في الوقت المناسب لمعالجتها. ولهذه الغاية، ينبغي أن تتوفر لصانعي القرار المعلومات والتحاليل الكافية في "الوقت الحقيقي" بحيث تأخذ القرارات ذات الصلة بالأزمة في الاعتبار احتياجات البلدان والسكان الأكثر فقرا وهشاشة. فلطالما كان التركيز ينصبّ في معظمه على مؤشرات الاقتصاد الكلي، إنّما ينبغي اعتبارا من اليوم أن تسمع أصوات الفئات الأكثر هشاشة في أعلى منتديات صنع القرار العالمية.

٥- وينبغي للإحصاءات الرسمية في المستقبل أن تستمر في توفير المؤشرات المصاغة بعمق ووفق المفاهيم العلمية والأكاديمية، وأن تنتج كذلك معلومات يمكن توفيرها بسهولة وسرعة. وإنّ مبادرة الأمم المتحدة بشأن النظام العالمي للإنذار بآثار الأزمات ومَواطن الضعف (GIVAS)، تحاول تحقيق هذا الهدف، وتقترح لهذه الغاية اعتماد ثلاثة مستويات من الأدلة والمؤشرات الإحصائية التي توضع بتصرف صانعي السياسات. وتتفاوت هذه المؤشرات من حيث عمقها وتكرارها (أو وتيرتها) وتوفرها، وهي كالتالي:

(أ) المؤشرات ذات الصلة بالإطار أو السياق (Context indicators): وهي المؤشرات التي تجمع بوتيرة بطيئة وتهدف إلى إضافة مستوى تحليل آخر هكيلي للبراهين التي أنشئت بواسطة المؤشرات ذات الوتيرة السريعة؛

(ب) المؤشرات ذات الوتيرة السريعة (High frequency indicators): وهي المؤشرات التي تجمع بوتيرة سريعة وتسمح للنظام بالتقاط التغيرات الفورية وذات الدلالة حول وضعية الفقر والهشاشة في المواقع والمجالات الخاضعة للمراقبة في بلدان محددة. وهذه البيانات من شأنها أن تشكل قلب نظام الإنذار، وأن توفر في أقصر مهل ممكنة، أي في "الوقت الحقيقي"، الأدلة الكمية والنوعية عن آثار الصدمات الخارجية على السكان الأكثر ضعفاً؛

(ج) مؤشرات النبض (Pulse indicators): وهي المؤشرات الأكثر حساسية للأزمة، وهي التي تعطي إشارات مبكرة إلى توقع حصول تأثير كبير في مجال أو بلد ما. وتجمع هذه المؤشرات بشكل دوري ومتكرر وبوتيرة سريعة، وتكون قابلة لأن تُجمع بسهولة نسبية وبتكلفة معقولة.

باء- تمكين الشباب ودمجهم في المجتمع

٦- اعتمدت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. ويوفر هذا البرنامج مبادئ توجيهية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين حالة الشباب، ويوصي باعتماد سياسات وإجراءات بشأن تنمية الشباب وتعزيز قدراتهم الذاتية وإتاحة الفرص المناسبة لهم. ويشكّل هذا البرنامج مبادرة غير مسبوقة قام بها المجتمع الدولي اعترافا منه بقيمة الشباب باعتبارهم موارد بشرية وعوامل أساسية للتغيير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو يوفر إطاراً يسترشد به متخذو القرار في وضع سياسات

تستهدف الشباب، وتحديد مجموعة من الأولويات التي تحرص على إتاحة الفرص الكافية لجميع الشابات والشبان لتحقيق الاستخدام الأمثل لإمكانياتهم، سواء كأفراد أم كشركاء ناشطين في عملية التنمية. وتساعد هذه الأولويّات على تمكين الشباب والتخفيف من حدّة الإقصاء الاجتماعي الذي تعانيه هذه الفئة، وتعمل على استيعاب ديناميكية الشباب بشكل إيجابي. ويتضمن البرنامج خمسة عشر أولوية ذات أهمية للشباب تم تحديدها بمشاركة الشباب أنفسهم، وهي العولمة، والجوع والفقر، والتعليم، والعمالة، والبيئة، وأنشطة شغل أوقات الفراغ، ومشاركة الشباب الكاملة والفعالة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات، والقضايا المشتركة بين الأجيال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، والفتيات والشابات، والنزاعات المسلحة. وقد أقرّ الأمين العام في تقريره المعروض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين مجموعة متماسِكة من المؤشرات التي تقيس وتقيّم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتعلقة برصد تقدم الشباب في إطار الأولويّات الخمس عشرة. وقد فُصلت هذه الأولويات عن السياق السابق الذي اعتمِد ضمن الأهداف والمؤشرات الإنمائية للألفية. ومن المتوقع أن يساعد وجود مجموعة من المؤشرات المعيارية، المحددة الأهداف والمُدرجة ضمن إطار زمني محدّد، على صياغة برنامج عمل وطني لتنمية الشباب وعلى توفير فرص أفضل لتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني.

٧- وفي هذا الإطار، انتهجت الإسكوا مقاربة تخطّت بها النهج التقليدي القائم على وضع برامج غير مستدامة للشباب باعتمادها نهج السياسات الوطنية المتكاملة التي تستهدف الشباب كفئة اجتماعية وديمغرافية لها احتياجاتها وتحدياتها الخاصّة. فاجتهدت في تحفيز البلدان الأعضاء على الالتزام بتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب عن طريق اتّخاذ الخطوات التالية:

(أ) حث الحكومات الوطنية على إعداد سياسات شاملة أو مركبة للشباب، وذلك ضمن إطار الأولويات الذي حدّده برنامج العمل العالمي للشباب؛

(ب) تقييم التنفيذ بشكل منتظم كجزء من إجراءات متابعة هذا البرنامج وتنفيذه وذلك من خلال مساعدة البلدان الأعضاء على إعداد تقارير وطنية تحدد الملامح العامة لقضايا الشباب، وترصد اتجاهاتها في البلدان الأعضاء وفي إطار الأولويات التي حددها برنامج العمل العالمي للشباب؛

(ج) تنظيم مشاورات إقليمية مع البلدان الأعضاء، في حدود الموارد المتاحة، وذلك من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب؛

(د) إجراء استقصاء إقليمي لتقييم مدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، وتسليط الضوء على المعوقات التي تواجه هذه البلدان؛

(هـ) تشجيع الحكومات الوطنية على وضع سياسات وطنية للشباب من خلال المساهمة في تطوير قدراتها المؤسسية ومساعدتها على وضع الآليات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف والغايات. وقد أعدّت الإسكوا مشروعا لتعزيز القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات وخطط العمل الوطنية للشباب.

جيم- تعبئة الموارد المالية للإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٨- يحتاج الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أموال وموارد. فلا يمكن تعزيز النمو المستدام ما لم يقابله تعزيز للاستثمارات في القطاعين العام والخاص. فتعزيز قنوات توفير الخدمات الاجتماعية وتحديثها يحتاج إلى تخصيص كميات أكبر من الأموال من خزينة القطاع العام.

٩- والبلدان المتقدمة هي المسؤولة الأولى عن تحقيق النمو والتنمية المنصفة. فهي المسؤولة عن توفير الظروف المؤاتية لضمان الموارد المالية اللازمة للاستثمار. فصانعو القرار على المستوى المحلي هم الذين يحددون معالم الإدارة الرشيدة، وسياسات الاقتصاد الكلي والصغري، والمالية العامة، والنظام المالي، وغيرها من العناصر الأساسية التي ترسم صورة البيئة الاقتصادية في بلدهم.

١٠- وتحتاج البلدان عموماً إلى تسخير فعال لمواردها المحلية، غير أنّ بلدانا عربية عديدة، ولا سيّما منها الأقل نموا، تحتاج إلى أموال بكميات تفوق تلك المتاحة لحكوماتها. لذلك يتعيّن على الحكومات أن توفّر بيئة مؤاتية تسمح لها العمل بحرية وانتهاج السياسات الملائمة واللازمة التي تضمن توفر الموارد المالية. وينبغي استكمال هذه الإجراءات بإعداد أطر وهياكل تعزز التعاون البيني واستخدامها من أجل توفير دفق بيني مطّرد لأموال وموارد القطاعين العام والخاص إلى البلدان التي تعاني من فجوات مالية حادة.

١١- ومن الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز دفق الموارد إلى البلدان النامية وضمان حصول هذه البلدان على الموارد المالية التي تحتاج إليها. فما هي السياسات التي ينبغي لها أن تنتهجها؟ وما هي المساعدة الأنفع التي يمكن أن تأتيها من البلدان الصناعية؟ وهل تؤدي المؤسسات الدولية والإقليمية دورها كما يجب؟ فبالنظر إلى موارد التنمية المتاحة من جميع المصادر يمكن تحديد مواطن الحاجة والنجاح. ولكن ينبغي للنهج الهادف إلى تعبئة الموارد اللازمة للتنمية أن يعبّر عن الوقائع المالية العالمية الحالية، ويركّز على الجهود الإقليمية والوطنية المشتركة اللازمة للإصلاح.

١٢- والبلدان التي حققت تجارب إنمائية ناجحة مدعوة إلى المساهمة في تحسين صياغة السياسات في البلدان النامية وإثبات إمكانية نجاحها. وأما التحدي الرئيسي أمام تعزيز فعالية التمويل لأغراض التنمية وحجم هذا التمويل فيكمن في خلق أسس ثابتة لتعبئة الموارد على اختلاف مصادرها واستقطابها وتحسين سبل استخدامها، بدءا بتلك المتاحة داخل البلدان النامية.

ثالثاً- جدول الأعمال المقترح للدورة الوزارية السادسة والعشرين

١- افتتاح الدورة السادسة والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- النظر في طلبات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة غير الأعضاء في الإسكوا للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة.

٥- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا.

٦- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

(أ) تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
(ب) متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين؛
(ج) برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(د) الوضع المالي للجنة؛
(هـ) تقارير دورات الأجهزة الفرعية للجنة.

٧- قضايا الإدارة العليا:

(أ) ترشيد عمل اللجنة؛
(ب) نتائج تقييم هيكل الأجهزة الفرعية للجنة؛
(ج) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛
(د) مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة.

٩- ما يستجد من أعمال.

١٠- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين.

١٣- وتقترح الأمانة التنفيذية مناقشة المواضيع التالية في حلقات حوار، وتدعو ممثلي البلدان الأعضاء إلى اعتماد أحد هذه المواضيع أو اقتراح مواضيع أخرى تعتبر حيوية بالنسبة إلى بلدانهم. والمواضيع المقترحة للنقاش هي التالية:

ألف- الأمن الغذائي: السياسات والإجراءات اللازمة

١٤- أمام الاعتماد الشديد على الواردات من المواد الغذائية، وارتفاع أسعار هذه المواد والتراجع النسبي في التنسيق بين البلدان الأعضاء لوضع استراتيجيات مستدامة تضمن تأمين الاحتياجات الوطنية والإقليمية، يشكل انعدام الأمن الغذائي أحد أبرز القيود التي يمكن أن تؤثر على تنمية منطقة غربي آسيا. فمنطقة الإسكوا تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن أزمة الغذاء. فأزمة الغذاء تطال بشكل عام الإمدادات الغذائية، وتتمثّل في تراجع الإمكانات الزراعية الناتج إمّا عن سوء الإدارة، أو عن تغيّر المناخ، أو شح المياه، أو الكوارث الطبيعية، أو النزاعات المسلّحة. وأما انعدام الأمن الغذائي فيطال جانب الطلب. فقد يفتقر الناس إلى الأمن الغذائي في غياب أزمة غذائية، أو ينعمون بالأمن الغذائي رغم وقوع أزمة غذائية، أو يفتقرون إلى الأمن الغذائي بسبب أزمة غذاء. فمن الضروري إدراك هذه الفوارق من أجل صياغة سياسات مناسبة واتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من حدّة هذه الأزمات. فالتركيز على الأزمة الغذائية مثلا أنتج حكمة شائعة تعتبر أنّ تغيّر المناخ والوقود الحيوي هما المحرّكان الرئيسيان لانعدام الأمن الغذائي، وهذا لا يمثّل بالضرورة المشهد بكامله. فلا شكّ في أن هذين العاملين يشكلان مشكلتين خطيرتين. ولكن عندما يتعلّق الأمر بانعدام الأمن الغذائي، يمكن

أن يصبح نمو السكان عاملا مساهما خطيرا ينبغي معالجته عن كثب. إنّما بوجود معدلات نمو سكاني تكاد تقارب الثلاثة في المائة، يمكن أن تسجّل الزيادة السكانية ما يقارب الضعف كل ٢٣ سنة. فما لم تحصل استثمارات كبيرة في المجال الزراعي من حيث التكنولوجيات والبذور المستعملة، وإمكانات التخزين، وتوسّع الأراضي الزراعية، ومن حيث الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، فإنّ الضغط الذي يرزح تحته الأمن الغذائي سيرتفع بشكل كبير لا محالة. ولمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، ينبغي اعتماد نهج إقليمي منسّق يستند إلى مختلف الميزات المكمّلة التي تتمتّع بها البلدان الأعضاء في الإسكوا.

باء- تغيّر المناخ والنوع الاجتماعي

١٥- يعتبر تغيّر المناخ أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم اليوم . وفي غياب استراتيجيات فعالة للتخفيف من هذه الظاهرة ، تظهر آثار تغيّر المناخ السلبية على الزراعة حيث تهدّد الأمن الغذائي، وكذلك ارتفاع منسوب مياه البحر، والانجراف المتنامي للتربة في المناطق الساحلية، وتزايد عدد الكوارث الطبيعية، وانقراض الأنواع، وانتشار الأمراض المنقولة بالحشرات، وأنماط هطول الأمطار. ويعتبر تغيّر المناخ مشكلة بيئية ذات مكوّن سياسي وآخر تنموي. فأثر تغيّر المناخ لا يقتصر على الأذى المادي والاقتصادي (في حال حدوث كوارث طبيعية) وإنما يشمل الآثار الاجتماعية والثقافية، ويهدّد الأنماط البيئية للمعيشة في عدد من مناطق العالم. ويؤدّي تغيّر المناخ البلدان النامية أكثر من غيرها لأنّ الفقراء هم دوماً الأكثر تضرّراً، فيؤدي إلى استفحال الغبن في مجال الصحة وتوفر الغذاء والمياه النظيفة والموارد الأخرى.

١٦- أما مفهوم النوع الاجتماعي فقد أدرج في البرامج التي تعنى بتغيّر المناخ بعد انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ (بوينس آيرس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤). فتغيّر المناخ ليس عملية حيادية لأنّ النساء أكثر عرضة للأذى والتأثر بتغيّرات المناخ كونهن يمثلن معظم الشرائح الفقيرة وهنّ يعتمدن أساساً في بقائهن وبقاء أسرهن على الموارد الطبيعية المهدّدة. كذلك يساهم التفاوت بين الجنسين في حقوق الملكية، وفي فرص الحصول على المعلومات، وفي الأدوار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في اختلاف تأثيرات تغيّر المناخ على كل من النساء والرجال.

١٧- فقد بينت الدراسات أنّ الرجال والنساء يعيشون تغيّر المناخ بطرق مختلفة من ناحية التكيف والاستجابة والهشاشة والقدرة على التخفيف من آثاره. فلا تقتصر مفاعيل تغيّر المناخ على المساواة بين الجنسين على التأثيرات المباشرة بل تشمل التغيّرات الناجمة عن العلاقات بين الجنسين. فتعزيز الأدوار التقليدية يحول دون حصول التغيير الذي يسمح لها بتأدية أدوار أخرى. فالنساء في زمن الكوارث والتدهور البيئي يتولّين بصورة رئيسية أمور الرعاية وهذا ما يضاعف أعباءهن ويخفف من حرية حركتهن. فقد أظهرت الدراسات الاختلاف بين الرجال والنساء من حيث تكيّفهم مع تغيّر المناخ وقدرتهم على معالجة آثاره ومواجهتها والتخفيف من حدّتها.

١٨- ينبغي إدماج النوع الاجتماعي في السياسات وأدوات الحد من آثار تغيّر المناخ لأنّ قضايا تغيّر المناخ وسياساته وبرامجه غير حيادية من منظور النوع الاجتماعي. والإسكوا تسعى إلى تحديد ومناقشة العناوين التالية التي تحتاج إلى اهتمام خاص: (أ) تحديد أنماط استعمال الموارد الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ (ب) دراسة آثار تغيّر المناخ الخاصة بالنوع الاجتماعي في منطقة الإسكوا؛ (ج) تحديد جوانب النوع الاجتماعي في التخفيف من وطأة تغيّرات المناخ والتكيف معها في منطقة الإسكوا؛ (د) إدماج النوع الاجتماعي في صنع القرار في مجال تغيّر المناخ؛ (ه) تحديد قدرة النساء على التعاطي مع تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا؛ (و) دراسة أنماط التأثر السريع المرتبطة بالنوع الاجتماعي في منطقة الإسكوا.

جيم- بناء القدرات البشرية والمؤسسية

١٩- لقد أثبتت تنمية القدرات لا سيّما منها القدرات البشرية والمؤسسية نفسها كعنصر أساسي ضمن الجهود الرامية إلى بناء القدرات. فهي تسعى إلى تعزيز ممارسات الإدارة الرشيدة ومبادئها في مؤسسات القطاع العام على الصعيدين المركزي والمحلي ويستند هذا النهج إلى المنطق القائل بأنّ تعزيز الإدارة الكفوءة في القطاع العام يساهم في ضمان توفير الخدمات الضرورية الملائمة، وفي تحسين مستويات وسبل معيشة جميع المواطنين، وفي تقليص احتمالات نشوب نزاعات وحالات انعدام استقرار.

٢٠- وتكفل الإدارة الرشيدة توفير الخدمات وتنظيم شؤون الموارد العامة بطرق فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة، وتكرّس بذلك السلام والاستقرار. وينبغي لذلك الاستناد إلى القدرات المحلية المتاحة والاستفادة منها في تحسين قدرات الدولة على معالجة التحديات الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالبلدان الأعضاء مدعوّة إلى مناقشة ومعالجة حاجاتها من حيث بناء القدرات داخل مؤسساتها العامة من أجل تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الخدمات الضرورية وسبل كسب المعيشة.